

آراء

المغرب وتحولات الدولة والمجتمع

كمال عبد اللطيف

أصدر مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية، التقرير الاستراتيجي المغربي (2020-2024) رقم 12. أنجزه فريق عمل ضمّ مجموعة من الباحثين، وأشرف على جمع وتنسيق ومراجعة موادّه خبراءٌ يعملون في الجامعة المغربية. يستوعب التقرير أزيد من 40 ورقة (660 صفحة)، مع مقدمة مكثّفة للمدير العام للمركز، المدير المسؤول عن التقرير عبد الله ساعف. وقد حملت ملاحظات المقدّمة قراءة في أكثر نتائجه أهمّية، كما بلورتها المحطّيات التحليلية والإحصائية المتضمّنة في أوراقه.

ينقسم التقرير بين جزأين كبيرين، نقف في الأول منهما على خرائط العلاقات الخارجية للمغرب، المغرب والقوى العظمى، ثمّ المغرب والمنظم الدولي. ولا يتوقف الأمر عند هذا، إذ يتّجه لإبراز علاقة المغرب بدول الجوار، وعلاقاته بالآزمات والمآزق الحاصلة في كلّ من سورية وليبيا واليمن، وعلاقته بالقضية الفلسطينية، ليخصّص بعد ذلك أوراقاً لأفاق التعاون والتضامن المغربي العربي والأفريقي، وبعض صور تعاون المغرب مع أميركا الجنوبية، أما الجزء الثاني، فقد اتجه لبحث المحطّيات السياسية الداخلية، حياة المؤسسات والأحزاب، وحركة المجتمع والتفاعلات السياسية والاقتصادية والمالية، كما توفّق عند بعض أوجه السياسات العمومية، من قبيل إعداد التراب الوطني، وسياسة المدينة، والسياسة التعليمية، وبرنامج الحماية الاجتماعية، والبيئة والمناخ، والإعلام السعيي البصري والسياسة الرياضية. وفي الجزأين معاً،

نقف عند حصيلة مكثّفة مختلف صور الحركة والتحوّل، التي شاركت في تولوين مواقف المغرب وسياساته بسمات خاصّة. وهو يعتمد كثيراً من التفاصيل المهمة في عمليات الرصد والتشخيص، والمفيدة في عملية تركيب بعض النتائج، التي ترسم المعالم الكُبرى لأبرز التحوّلات الحاصلة في مغرب النصف الأول من العشرية الثالثة للألفية الجديدة.

ننصوّر أنّ التقرير أعَدّ لترتيب جوانب من التحوّلات الحاصلة في مغرب تتميّن أوضاعه بجملة من السمات التي تتطلب الوقوف أمام بعض أبعادها، من أجل معاينة نمط السياسات والخيارات المرتبطة بها. نحن نشير هنا إلى السياق الدولي والإقليمي، إذ يمزّ العالم بطور من أطوار إعادة تشكّل النظام الذي يحكم علاقاته، الأمر الذي يكشف أنّ المغرب وجد نفسه قبالة ضرورة مواجهة جيل جديد من التحدّيات، فانعكس هذا في مختلف توجّهاته الاستراتيجية، كما انعكس في أوجه عديدة من صور تدبيره لسياساته العامّة. ويكشف التقرير أنّ حادثة الكركرات الحدودية (اشتباكات بين المغرب وجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية)، التي حصلت يوم 13 نونفمبر/ تشرين الثاني 2020، أدّت إلى نشوء أجواء شبيهة بحالة حرب من دون أن تسمي نفسها كذلك، وهناك علامات عديدة تبرز ما نحن بصدده توصيفه، من قبيل الحرص على تموقعات استراتيجية، والقِيام بمناورات عسكرية، وإنزال أسلحة عديدة إلى المنقطة، وسيادة لغة جديدة في وسائل التواصل الاجتماعي، وإطلاق العديد من البلاغات الحربية. ويستفاد من مواصفات الأجواء

التي ذكرنا، أنّ الوحدة الترابية للمغرب أصبحت بمثابة البوصلة الجديدة بلغة التقرير للسياسة الخارجيّة المغربية. ترتبّت على مجموع التحوّلات التي فجّرتها الحادثة المذكورة، جملة من النتائج في الخارج وفي الداخل. وضمن هذا السياق، يشير التقرير إلى اتفاقية أبراهام (2020)، التي أبرمت في عهد الرئيس ترامب بين المغرب وإسرائيل، وربطت اعتراف أميركا بمغربية الصحراء بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وقد واكب هذا الموقف حصول نوع من التحوّل في التصوّرات الدولية عن المغرب، كما واكبه تنوع علاقاته الخارجيّة مع القوى الصاعدة مثل روسيا والهند والبرازيل، إضافة إلى توسيع سياساته في التعاون مع أفريقيا، فُدشنت المشاركة في جنوب الغاز مع نيجريا.

يُبرز التقرير أنّ السمة التي تميّز المغرب (في السنوات التي يغطّيها التقرير) ترتبط أساساً بقدرته التفاوضية مع الداخل ومع الخارج. وفي ضوء هذا، نقرأ في مُقدّمة التقرير أنّ المعطيات التي يستوعبها نتيج لنا إمكانية استشراف الأحداث في المدى الزمني القصير. نحن إذاً أمام تقرير بشخص وضعا ستكون له انعكاسات وأثار مباشرة وقريبة. وبعض هذه الآثار نعتز على جوانب مهمّة منها مُقدّمته. ولأنّ التقرير اختار موضوع القدرة التفاوضية للمغرب، باعتبارها الجُورة الناظمة لسياساته في الداخل والخارج، فقد اتجه إلى بحث تجليات ذلك، مبرزاً صور حضور الدولة في مختلف مظاهر التحوّل الجارية. فتحدّث عن السلطة الواسعة التي أصبحت للدولة بعد التدابير الحمايية التي اتّخذت عند مواجهتها وباء

الحرب سياسة إسرائيلية وحيدة

سمير الزبت

انتهت الاجتياحات الإسرائيلية لقطاع عرّة، بما فيها اجتياح مدينة رفح، الذي دار بشأنه جدلٌ كبير، وهي آخر الأماكن في القطاع التي يمكن ادعاء تحقيق إنجاز عسكري إسرائيلي فيها. كما انتهى بنك الأهداف الإسرائيلي، الذي تدّعه تل أبيب في القطاع، بقتل عشرات آلاف الفلسطينيين، ويهدم المباني بالجملة، وباستخدام القذائف والصواريخ أدوات هدم للمباني، وقتل للسكان وتهجيرهم المزمع بعد الأخرى، من دون الوصول إلى أهداف الحرب، بالقضاء على حركة حماس، وبمنع أيّ تهديد جديد لإسرائيل، وباستعادة المخطفين، وهي الأهداف المعلّنة من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للحرب الإسرائيلية القائمة على الفلسطينيين. ذلك كله من دون أن يُحدّد نتنياهو ما الذي يريده في اليوم التالي للحرب. ويبدو أنه لا يريد تحديّد ذلك، حتّى يجعل السيطرة العسكرية الإسرائيلية الدائمة على قطاع غرّة هي اليوم التالي للحرب.

وبصرف النظر عن شكل هذا اليوم التالي، كما يطالب الآخرون به، وفي مقدمتهم الولايات المتّحدة، فإنّ الحديث يدور معه

عن حلّ سياسي ما، ولأنّ نتنياهو واليمين الإسرائيلي لا يريد أيّ حلّ سياسيٍّ مهما كان مُخففا بحقّ الفلسطينيين، يصبح استمرار الحرب بدلا من السياسة، أو هو السياسة، وبذلك تشكّل الحرب المستمّرة، والسيطرة العسكرية، اليوم التالي الذي تريده حكومة نتنياهو. وبما أنّه لم يعد هناك ما يمكن اعتباره إنجازاتٍ أو أهدافاً عسكرية في القطاع، فكان على نتنياهو أن يجد بديلاً يجعل الحرب خياراً سياسياً وحيداً مستمّراً، ويُقدّم إنجازات جديدة من وجهة النظر الإسرائيلية الحكومية، فكانت إعادة المهجرين من الشمال بفعل قصف حزب الله هدفاً من أهداف الحرب الإسرائيلية الحالية التي بدأت باستعراض القدرة العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية في لبنان بشكل استعراضي هوليوودي، بعملية استخبارية مُعقّدة فجّرت أجهزة اتصال كوادر حزب الله، ومن ثمّ عملية القصف التي استهدفت قوة الرضوان، وهي أفضل قوات حزب الله العسكرية، ويقصف واسع لمناطق لبنانية سقط فيها مدنيون، وبرزت إسرائيل هذا السقوط بأنّ حزب الله يستعمل المواطنين دروعاً بشرية، وهي الذريعة ذاتها التي استخدمتها إسرائيل في التغطية على جرائم الحرب التي ارتكبتها في قطاع غرّة،

التي أودت بحياة عشرات آلاف المدنيين في القطاع، والذريعة استخدامهم دروعاً بشرية، وهي ذريعة أصبحت مسجلة للتغطية على الجرائم التي ترتكبها إسرائيل. من الواضح أنّ استهداف إسرائيل حزب الله لا يهدف إلى ضرب قدراته العسكرية فحسب، بل يهدف بشكل مباشر إلى تصعيد إقليمي من خلال جزر إيران إلى الحرب أيضاً، وبالتالي، جزر الولايات المتّحدة إليها. فالتصعيد ضدّ حزب الله يستهدف ردّة فعل قوية من الحزب تستدعي ردّاً إسرائيلياً متصاعداً ومتبادلاً، وصولاً إلى صدام كبير لن تستطع إيران، حسب التقديرات الإسرائيلية، أن تبقى بمنأى عنه. وفي حال دخول إيران خطّ التصعيد، لن يكون هناك خيار أمام الولايات المتّحدة سوى الدفاع عن إسرائيل حليفها الإسرائيلي في المنقطة. هذا السيناريو الذي تراه حكومة نتنياهو الامثل لإسرائيل للخلاص من المخاطر التي تعتقد أنها تهددها في المنقطة. رغم أنّ الأطراف الخليفةا من هذا السيناريو لا تريد هذا المسار، لا الولايات المتّحدة تريد تصعيداً يتحول حربياً إقليميّة تجد نفسها طرفاً فيها، خاصّة مع اكتفاء الأميركيين من الحروب الخارجيّة بعد التجارب الفاشلة في كل من العراق وأفغانستان، فلم تعد

ملفات الحركات الاحتجاجية أصبحت تتجاوز العمل النقابي التقليدي، وذلك ببروز مجموعات غير رسمية، مثل التنسيقيات، ومجموعات الحراك الرقمي

كوفيد -19، والتدابير السياسية التي أنتجت في الانتخابات التشريعية (2021) تحالفات جديدة، وفضاء سياسياً بمواصفات مُحدّدة، بعد ولايتين تشريعيتين تحت قيادة حزب العدالة والتنمية.

لم تكتفِ الدولة بتدبير ما أشرنا إليه، بل اتجهت إلى إبراز تماسكها وصلابتها من طريق مجموعة مشاريع، فاطلقت مشاريع كُبرى في قطاعات البنى التحتية، في الفلاحة والتكوين المهني، وفي الصناعات والطاقت المتجدّدة والتكنولوجيا الرقمية، والحماية الاجتماعية، وترتّب على هذا الأمر، ليس تهميش الأحزاب السياسية

استهداف إسرائيل حزب

الله لا يطاوئ قدراته

العسكرية فحسب، بل

يهدف أيضا إلى جرّ

إيران والولايات المتّحدة

إلى حرب اقليمية

لديها رغبة في أن تكون طرفاً في أيّ حرب في المنطقة، فقد كانت تجربتها مكلفة ومن دون مردود. هذا لا ينطبق على إدارة الرئيس جو بايدن، أو المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، فحسب، بل على المرشّح الرئاسي الجمهوري دونالد ترامب أيضاً، فلا رغبة في حرب في المنقطة تكون الولايات المتّحدة طرفاً فيها، وبذلك تكون هذه الحرب خيار حكومة إسرائيل اليمينية، ولا يمكن

دعوة ماكرون إلى

مواجهة اليمين

المُتطرّف بسدّ

جمهوري تلاشت أمام

مصالحه السياسية،

وبات مصير حكومة

بارنيه مرهوناً بارادة

ذلك اليمين

يستبعد ذلك بالنظر إلى أنّ اليمين المتطرّف سينشغل في المرحلة المقبلة بوقائع محاكمة لوبان، التي ستتمل أمام القضاء الفرنسي في بداية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، بتهمّة

فقط، بل أصبحنا أمام عطالة النسيج الحي لمنظومة القيم السياسية المعارضة. وضمن مناخ تعزيز حضور نمط الدولة الجديدة، عُزّز عمل الأجهزة الأمنية، وتطوير أشكال التأطير الديني، مع محاولات تروم تقوية الحماية الاجتماعية.

ويفيد التقرير بأنّ إرادة تقوية حضور الدولة وأجهزتها، لتكون في مستوى الجيل الجديد من التحدّيات التي تواجهها، لم يوقف بروز حركات تُعبّر عن سخطها على الأداء الحكومي وغلاء المعيشة. كما برزت موجات احتجاجية تدعو إلى وقف معاهدة التطبيع، الأمر الذي يشير إلى أنّ ملفّات الحركات الاحتجاجية أصبحت تتجاوز اليوم العمل النقابي التقليدي، وذلك ببروز مجموعات غير رسمية، مثل التنسيقيات، ومجموعات الحراك الرقمي، وأشكال جديدة من التعبئة وصناعة الرأي العام، فأصبحنا أمام ظواهر جديدة تستدعي بلغة التقرير مواصلة المتابعة. وتنبصوّر أنّ أكثر نتائج التقرير أهميّة تتمثل في الملاحظة الواردة في مُقدّمته، والمتعلّقة بوضع النخب، ووضع منظومة القيم في مغرب يتحرّك بفعل هزّات عنيفة داخلية وخارجية. فقد أصبح التشتّت والانقسام، بمثابة عنوانين ملازمين لنخب تعابن ما يجري أمامها من دون أن يكون بإمكانها المشاركة في وقّفه. وفي مقابل ذلك، تسود نوع من الواقعية مُعزّزة بلغة المصالح، كما تبرز نزعات فريديّة أنانية وعدوانية، وتسود فوضى تُؤشّر في بعض أوجهها إلى ما يفيد الانحلال. وربما لهذا السبب يتحدّث التقرير عن تحوّلات الدولة والمجتمع، وبدايات تشكّل جيل جديد من التحدّيات. (أكاديمي مغربي)

الوصول إليها من دون توريث الولايات المتّحدة، وهو ما أصبح واضحاً بعد هجمات إيران الصاروخية في إبريل/ نيسان الماضي، وكان للولايات المتّحدة الدور الأساس في التصدي لها.

لا ترغب إيران في هذا التصعيد، وفي الوقت ذاته لا يمكنها أن ترى حزب الله (حليفها القوي ويدها البعيدة)، يتعرّض للتدمير من دون أن تفعل شيئاً. حتّى أنّها بعد التهديد القوي بالردّ على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة أثناء احتفالات ترسيم الرئيس الإيراني الجديد في طهران، تسهلت بهذا الردّ، فتمنّى الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزّشكيان على المرشد علي خامنئي التمهّل بالردّ، لأنّ الأوضاع الإيرانية الداخلية لا تحتتمل هذا التصعيد. ومن الواضح أنّ إيران لا يمكنها التضحية بأيّ من حلفائها في المنقطة، وهم أداة نفوذها الرئيس، كما لا يمكنها الدفاع عنهم من دون الحصول على السلاح النووي. اختراق إيران عقبة أملاك هذا السلاح (ويبدو أنها مسألة وقت)، سيغيّر معادلات المنقطة، ويجعل إيران منبعاة كما تعتقد سلطاتها. وفي الوقت الذي يحميها السلاح الجديد، فهو يشكل مظلة لحلفائها أيضاً. (كاتب فلسطيني في استوكهولم)

اختلاس أموال أوروبية وصرفها لصالح حزبها، ما يعني أنّ اليسار وحده لن يتمكن من حجب الثقة عن الحكومة الجديدة.

لا يتوقّف الأمر في فرنسا على الحكومة الجديدة، لأنّ الإشكالات والتحدّيات التي تواجه الطبقة السياسية الحاكمة كثيرة على المستوى الداخلي، وخاصّة الاقتصادي، وهي ناتجة عن السياسات النيوليبرالية التي اتبعها ماكرون منذ توليه الحكم في فرنسا، وتسيّبت في تردّي الأوضاع المعيشية لعموم الفرنسيين وخاصّة الفئات الفقيرة والمتوسطة. ولعلّ تمرير مشروع الميزانية للعام المقبل سيُشكل تحدياً كبيراً للحكومة الجديدة، لأنّها تتطلّب توفير مليارات اليوروهات لسدّ العجز العام، الذي وصل إلى 6,3%، وقد يتسبّب ذلك في زيادة الضرائب، التي يرفض ماكرون فرضها على الأغنياء، فيما تشير تقارير اقتصادية إلى أنّ الحكومة الفرنسية يجب أن تُخفّض إنفاقها بمقدار 55 مليار يور حتّى العام 2027. وقد حذّر الاتحاد الأوروبي فرنسا من فرض عقوبات عليها بسبب العجز الضخم، بالنظر إلى أنّ معاييرها تفرض على أعضائه ألا يزيد عجز الميزانية عن 3% من إجمالي الناتج المحلي.

(كاتب سوري في إسطنبول)

■ مكتب بيروت
■ بروت _ الجزيرة _ شارع باستور _ بناية 33 west end
هاقفة: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
Email: info@alaraby.co.uk/subscriptions
المشاركات: 097440190635+
هاقفة: 097450059977+
للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة - برج الفردان - لوسيل، الطابق ال 20 -
هاقفة: 0097440190600

رئيس التحرير **معن البيارب** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المحرر الفني **اميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاشاعة **مصطفى عبد السلام** ■ الشافهة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة
نبيل التلياي ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار فنديك**



تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)